العيادات المتنقلة

حسن العزي

قد تكون الوسيلة النافذة إلى الريف لسد حاجات السكان من خدمات الصحة الإنجابية، هي العيادات المتنقلة التي شرعت في نشرها جمعية رعاية الأسرة.. كان السكان في بعض المناطق الريفية يترقبون وصولها إلى مكان محدد حينها كان يتوافد السكان إلى ذلك المكان المحدد حيث كان يقدّم لهم خدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة كان ذلك وقت نشاط جمعية رعاية الأسرة..

يومها كان الدكتور/ يحيى البابلي يرغب في توسيع نشاطها مبدياً ارتياحه واستعداده لقبول مندوبين من الجهات التي يمكن لها أن تقدم خدمات في إطار العيادات المتنقلة سواءً كانت الخدمات من طرف الشئون الاجتماعية والثقافية كان هو يريد أن لا يقتصر دور العيادات المتنقلة على تقديم الخدمات الخاصة الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.. هو يريد أن يتوحد عمل المجموعة لتتم تلبية حاجات السكان وبرغم التفاؤل بالدور الممكن أن تقوم به العيادات المتنقلة، إلا أننا في الوقت الراهن لا نعرف عن دورها حالياً.. صحيح كنا قد سمعنا عن حصول وزارة الصحة والسكان على عيادات متنقلة وكان الخبر مثار ارتياح السكان غير أن جهاز المتابعة في وزارة الصحة أو في الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان لم يكشف شيئاً عن تلك العيادات المتنقلة، ربما وأن خدماتها لم تعد تصل إلى القرى في الريف أو لم تعد العيادات التي حصلت عليها وزارة الصحة والسكان تصل إلى البدو الرحل كما كان يقول مسئول وزارة الصحة المختص بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بأنها كانت مخصصة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية للبدو الرحّل، ويبدو أن العيادات المتنقلة التي تعول عليها في تقديم الخدمات الصحية والنوعية السكانية غابت عن أبناء الريف من السكان.. غير أن ثقتنا بالمجلس السكاني يجعلنا نتفاءل بعودة العيادات المتنقلة لتكن نافذة إلى القرى في الريف تقدم خدماتها للسكان وهم محتاجون إلى التواصل المباشر معهم كي يتم التوصل عبر النقاش إلى معرفة احتياجاتهم الصحية والاجتماعية والثقافية ومن خلال تلك المعارف يمكن أن يتحدد المستهدفون ونوعية إسهاماتهم تجاه قضاياهم السكانية ومن خلال تلك الإسهامات تصل إلى تحقيق الغايات التي يطمح إليها ئالسكان في الريف وتتمثل في توفير فرص العمل للشباب وتحسين مستوى التعليم والوصول بالخدمات الصحية إلى أبناء الريف بهدف التخفيف من الخصوبة العالية.

عدد من مديري مكاتب الصحة:

دراسة السكان وتحديات المستقبل في المحافظات خطوة هامة للوقوف على المشاكل السكانية وتحديد الاحتياجات التنموية

المشكلة السكانية قضية وطنية والجميع معني بمواجهتها

■ التحديات السكانية التي تخلقها معدلات الخصوبة والنمو السكاني المرتفع في اليمن أصبحت هماً وطنياً والجميع معني بمواجهتها من خلال تحمل المسؤولية الخاصة بتبني الأسرة الصغيرة والاستفادة من برامج خدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة المتوفرة في المرافق الصحية لما من شأنه خفض المعدلات المرتفعة في إعداد السكان وبما يتناسب مع مواردنا الطبيعية والاقتصادية المتاحة والسعي إلى تحقيق الأهداف السكانية التي تبنتها السياسية الوطنية للسكان في بلادنا.

وتظل مسؤولة إيجاد الحلول والمعالجات لهذه القضية غير مقتصرة على جهة بعينها ولكن العديد من الجهات معنية بالإضافة إلى المجتمع نفسه بمختلف شرائحه للحد من معدل النمو المرتفع للسكان البالغ ٣٪ في اليمن .. هذا ما يؤكده مدراء مكاتب الصحة العامة والسكان في عدد من المحافظات والذين أجمعوا على أن الإنفجار السكاني في اليمن يشكل تحدياً حقيقياً يعيق مختلف مجالات التنمية المختلفة، إضافة إلى حديثهم عن العديد من التحديات السكانية في محافظاتهم والجهود المبذولة في سبيل رفع الوعي المجتمعي بمخاطر النمو السكاني المرتفع وتفعيل دور لجان الأنشطة السكانية في المحافظات وغيرها من القضايا التي تحدثوا عنها في سياق هذا الاستطلاع الذي أجرته الصحيفة معهم:

استطلاع/شوقي العباسي

٥١٪ نسبة التغطية لخدمات الصحة الإنجابية

● الدكتور عبدالغني الغزي، مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة عمران،منسق لجنة الأنشطة السكانية بالمحافظة تحدث قائلا:

– حقيقة الوضع الصحي في محافظة عمران في تحسن ملموس حيث استطعنا دعم الكثير من البرامج مثل برنامج الصحة الإنجابية وبرنامج الرعاية الصحية الأولية بشكل عام ونحن في المحافظة نركز بشكل أساسي على الخدمات الوقائية وكذا التوعية والتثقيف الصحي وخدمات الصحة الإنجابية لأنه لا يوجد لدينا حاليا سوى اثنين مستشفيات رئيسية تقدم خدمات علاجية ونأمل في العام ٢٠١١م افتتاح مستشفى مركزي في عمران سعة ثلاثمائة سرير وأيضا مستشفى عام في خمر بسعة ١٢٠ سريرا بالإضافة إلى عدد من المستشفيات الريفية لتقديم الخدمات العلاجية.

وأوضح الدكتور الغزي أن المؤشرات الصحية في تحسن، حيث أن هناك انخفاضاً كبيراً في الإصابات بالأمراض مثل البلهارسيا التي انخفض من ٧٠٪ إلى أقل من ١٠٪ وأيضا التحصين وصلت نسبته إلى ٨٥٪ وخدمات الصحة الإنجابية وصلت حاليا إلى حوالي ٥١٪ وأيضا هناك برامج توعوية وتثقيفية للمجتمع يتم إشراك مختلف الجهات فيها وتعمل على توعية الأمهات وكذا الشباب وطلبة المدارس بخصوص القضايا السكانية والصحية المختلفة.

وأشار الغزي إلى أنه تم عمل مجموعات أصدقاء الصحة واعتمدناها في كثير من المديريات وأصبح الكثير من المواطنين والمتطوعين والشخصيات الاجتماعية يعملون معنا في إيصال الرسائل الصحية والسكانية للمجتمع.

ولفت مدير عام الصحة والسكان بعمران إلى العديد من التحديات السكانية ومنها قضية النازحين من صعدة ومديرية حرف سفيان جراء حرب فتنة التمرد والإرهاب والذين بلغوا أكثر من ٤٧ ألف نازح يحتاجون إلى خدمات صحية وعملنا على استيعابهم في مجال الصحة في المرافق الصحية المختلفة وتقديم جميع الخدمات الصحية لهم مجانا.

ولفت إلى أن هناك فريقين طبيين يعملان في مخيم خيوان مدعومين من منظمة الصحة العالمية عبر وزارة الصحة العامة والسكان.

وأكد الدكتور الغزي على أن التحديات تتمثل في عدم وجود كادر وأن المحافظة بحاجة إلى بناء قدرات وإيجاد أطباء أخصائيين مستقرين في المحافظة خصوصا وأن ظروف المحافظة صعبة جدا صحيا وتعليميا خصوصاً في المديريات وإذا وجد الطبيب المختص فإن لا يرغب بالعمل لأنه لا توجد الاحتياجات الخاصة به وبأبنائه وأشياء كثيرة.

وأضاف أن خدمات الرعاية الأولية حققت نجاحا كبيرا سواء الرعاية التكاملية أو التغذية أو التحصين أو الصحة الإنجابية وغيرها من القضايا الصحية الأخرى التي نعمل فيها بشكل ممتاز جدا.

وحول لجنة الأنشطة السكانية بالمحافظة أوضح مدير عام الصحة والسكان في عمران أن الأنشطة السكانية بين مد وجزر والفترة الأخيرة شهدت نوعا من الركود وعدم وجود تحرك ملموس ورؤية غير واضحة لدينا مما انعكس على عملنا، وقد بدأنا مباحثات مع (usid) حول تنشيط دور وعمل اللجنة والتي نتمنى أن تكون عن المجلس الوطني للسكان وإذا لم يوجد تنسيق فاعل وخطة عمل وأي دعم لها فإن اللجنة لن تحقق أهدافها المرجوة.

وأشار الغزي إلى جدية اللجنة في تحقيق أهدافها إلا أن الظروف الطارئة تعيق بعض الأعمال الخاصة باللجنة.

٢١ ألف طفل سنويا

● الدكتور أمين حبيش، مدير عام الصحة والسكان بمحافظة المحويت، منسق لجنة تنسيق الأنشطة بالمحافظة تحدث قائلاً:

– محافظة المحويت تعاني كغيرها من محافظات الجمهورية من معدل خصوبة عالية حوالي ٦ مواليد للمرأة في سن الإنجاب كما أن معدل النمو السكاني في المحافظة بلغ ٢,٨٧٪ وهناك تزايد سكاني سنوي بحوالي ٢١ ألف طفل جديد ونحن في لجنة الأنشطة السكانية بدأنا ومنذ إقرار إنشاء لجان الأنشطة السكانية في المحافظات بالاجتماعات الدورية مع قادة الرأي والعلماء والمثقفين وعمل العديد من الأنشطة التوعوية وإقامة ورش عمل توعوية مع الجامعة في فرع كلية التربية بمحافظة المحويت من أجل إدماج القضايا السكانية في المقررات الدراسية حتى يخرج المعلمون من الكلية وهم على وعي كاف بالقضية ونقل المعلومات إلى الطلاب وتعريفهم بالمؤشرات الخطيرة للزيادة السكانية التي تلتهم كل مخرجات الاقتصاد الوطني.

وقال مدير مكتب الصحة بالمحويت أن ما يجري حاليا وبالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بعمل دراسة حول السكان وتحديات المستقبل المعروف بـ(الرابد) وهو برنامج يعطي صورة إجمالية وتفصيلية عن التحديات التي تواجه المحافظة جراء الزيادة السكانية من مختلف النواحي التنموية التعليمية والصحية وكل المفردات التنموية التي يحتاجها السكان في المحافظة إذا بقيت معدلات النمو السكاني والخصوبة مرتفعة على ما هو عليه.

وأشار الدكتور أمين حبيش إلى أهمية الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في التوعية بالقضية السكانية وأهمية تنظيم الأسرة وهذا ما نعمل عليه في تنفيذ البرامج والأنشطة التي نقوم بها في لجنة الأنشطة السكانية وكذا التركيز على الخطباء والمرشدين في إيصال الرسالة التوعوية السكانية لأن الجامع يمثل ركيزة أساسية ورسالة الخطيب مؤثرة ويسمعها الناس.

وبخصوص الخدمات الصحية أوضح مدير عام مكتب الصحة بالمحويت أن الخدمات الصحية التي تقدم متوفرة وخصوصا خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وهي متوفرة في حوالي ١٠٧ مرافق من إجمالي ١٥٠ مرفقا صحيا، حيث تم توسيع هذه الخدمات من أجل أن يكون الطلب ملبياً للحصول على وسائل تنظيم الأسرة والمشورة موجودة ومتاحة للمرتادين على المرافق الصحية في المحافظة .

ولفت إلى أن محافظة المحويت متوسطة بالسكان ولكن التضاريس فيها صعبة ويوجد بها حوالي خمسة آلاف تجمع سكاني مما يجعل مهمتنا صعبة في إيصال الخدمات إلى أبناء المحافظة.

وأوضح أن القضية السكانية قضية وهم وطني يجب أن يتضامن فيه جميع الجهات ذات العلاقة في التصدي لهذه القضية وأن يفسح الإعلام مساحات واسعة للتوعية بالقضية السكانية ومخاطر النمو السكاني لأنها قضية تحد تواجه اليمن في ظل الموارد المتاحة والتي لا تلبي احتياجات السكان.

وأكد مدير عام الصحة بالمحويت على أهمية دور لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بالمحافظة والتي حققت خلال الفترة الماضية بعض الأهداف التي أنشئت من أجلها، وثمن الاجتماعات الدورية والفعاليات التوعوية لقضايا السكان ونتمنى أن تتواصل هذه الجهود لإنجاح عمل اللجنة خصوصا فيما أنشئت من أجله والمتعلقة بإدماج القضايا السكانية ضمن الخطط المحلية والتي ما تزال طور التطور ونتمنى أن تركز عليها خلال المرحلة القادمة.

وعي نسبي

● الدكتور محمد عبدالولي السماوي، مدير عام الصحة والسكان بمحافظة البيضاء تحدث قائلاً:

– حقيقة التحديات السكانية في محافظة البيضاء تشكل عقبة أمام تحقيق العديد من المجالات التنموية، حيث أن هناك نمواً سكانياً كبيراً في المحافظة وهناك احتياجات للتوعية والخدمات الصحية الضرورية للسكان، خصوصا وأن المحافظة ليست مدعومة من قبل أية منظمة دولية سوى ما تقدمه وزارة الصحة العامة والسكان ونأمل أن تأخذ المحافظة مكانتها بين المحافظات المدعومة في العديد من القطاعات الصحية والسكانية ومترامية الأطراف وسكانها يتناثرون في أماكن كثيرة وتحتاج إلى الخدمات الصحية والسكانية من أجل تلبية احتياجات السكان وضرورة تكثيف الحملات التوعوية الخاصة بالقضية السكانية والتعريف بأهمية تنظيم الأسرة والتي تقدم في المرافق الصحية في المحافظة.

وقال أن المجتمع بدأ يتفهم موضوع تنظيم الأسرة وبدأ الناس يفكرون بهذا الجانب وهناك مؤشرات في هذا المجال حيث أن هناك مناطق كان محرماً التحدث عن تنظيم الأسرة فيها إلا أنها بدأت حاليا تطالب بالوسائل الخاصة بتنظيم الأسرة وهذا دليل على نحو الوعي المجتمعي بهذه القضية والسعي إلى الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة.

ونأمل أن تعزز العلاقة بيننا وبين المجلس الوطني للسكان وتكثيف الحملات التوعوية في المحافظة كونها من المحافظة النائية وأن يكون هناك دعم توعوي للمحافظة من قبل المجلس الوطني للسكان.

التوعية الصحية

● مدير عام مكتب الصحة والسكان بمحافظة الضالع الدكتور محسن الكوكبي أوضح أن محافظة الضالع اتسعت رقعتها السكانية، حيث شهدت المحافظة توسعا كبيرا في النمو السكاني حيث تزايد أعداد السكان الأخير من ٣٥٠ ألفاً إلى ما يقارب ٦٠٠ ألف نسمة بحسب التعداد السكاني الأخير .. وأشار إلى أنه تم تقديم خدمة من الخدمات الصحية الخاصة بالصحة الإنجابية وكذا التوعية الصحية والسكانية من أجل خفض معدلات النمو السكاني والخصوبة المرتفعة وكذا تقليل وفيات الأمهات حيث تم توزيع وسائل تنظيم الأسرة بمختلف أنواعها مجانا في مختلف المرافق الصحية إضافة إلى تعزيز الوعي بأهميتها مما أدى إلى خلق وعي مجتمعي في أوساط المجتمع.

وأشار الكوكبي إلى أن التوعية الصحية تلعب دوراً كبيراً في رفع الوعي المجتمعي عبر وسائل الإعلام والتعريف بمخاطر القضية السكانية وأن زيادة عدد المواليد ستؤدي إلى كارثة سكانية في المستقبل في ظل الموارد المتاحة.

ولفت الكوكبي إلى أن عدم تقبل بعض الناس لموضوع خفض عدد المواليد واستخدام وسائل تنظيم الأسرة من أهم التحديات التي تواجه مكتب الصحة بالمحافظة بالإضافة إلى تعدد الزوجات في عدد من المناطق بحجة زيادة عدد الأولاد من أجل تقوية الأسرة وهي انعكاس للتخلف وعدم الوعي لدى الناس بهذا الموضوع، الأمر الذي يجعلنا نبذل جهوداً كبيرة في التوعية والنزول الميداني لإيصال الرسائل التوعوية السكانية للتعريف بالقضية السكانية والانفجار السكاني الذي يهدد مستقبل أبنائنا.

ونحن حاليا بصدد عمل نزول ميداني مباشر للتوعية بهذه القضية وإقناع الناس بأهمية تنظيم الأسرة وفوائده على الأسرة والأم في المقام الأول وكذا على المجتمع بشكل عام حتى تتضح الرؤية لدى الناس بمخاطر النمو السكاني ويتحملون المسؤولية في الحد من الخصوبة المرتفعة.

أهمية المراقبة والتقييم للأنشطة السكانية لتحقيق الأهداف المرجوة

المراقبة والتقييم آلية مرتبطة ببعضها البعض فالمراقبة توفر المعلومات والبيانات التي تعطي إجابات على الاستفسارات المتعلقة بالعمل والتي تبنى عليه التوقعات في حين يعمل التقييم على وضع المعلومات المتوفرة تحت التصرف والاستخدام وتعطي لها قيمتها، كما أن التقييم يستفاد منه في استخلاص الدروس من مراحل التنفيذ للعمل والإسهام في الاجابة على العديد من الاستفسارات والتي من خلالها يتم وضع التوصيات والتعديلات والمعالجات المناسبة.

وتهدف عملية المراقبة والتقييم للأنشطة والبرامج السكانية إلى توفير البيانات عن الأنشطة المتعلقة بالعمل والتي بموجبها يتم تقييم المرحلة السابقة وإيضاح الرؤية فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بالتنفيذ فنيا وماديا والصعوبات التي واجهت مرحلة العمل السابقة وذلك من أجل الاستفادة منها في تصحيح مسار العمل والعمل على وضع المقترحات للعمل المستقبلي أمام المعنيين والمخططين وصناع القرار للوصول إلى الأهداف المرجوة.

ونظراً لأهمية القضية السكانية وضرورة توحيد الجهود في مواجهة النمو السكاني الكبير والعمل على زيادة التنسيق بين الجهات العاملة في المجال السكاني الحكومية وغير الحكومية،الأمر الذي يستدعي تعزيز عملية المراقبة والتقييم للوقوف أمام المستجدات والتحديات السكانية أولا بأول على المستوى المركزي والمحلي ومن هذا المنطلق يأتي دور الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في تطوير وتعزيز هذا التوجيه، والذي تجسد من خلال إصدار دليل خاص بالمراقبة والتقييم للأنشطة السكانية مركزيا وعلى مستوى المحافظات وذلك من أجل تمكين الجهات العاملة في تنفيذ الأنشطة السكانية من رفع تقارير دورية منتظمة إلى المجلس الوطني للسكان للوقوف أمامها كونه المظلة التي تعمل تحتها مختلف المشاريع والجهات العاملة في مجال العمل السكاني.

ويأتي إصدار هذا الدليل نظرا لوجود العديد من المبررات الخاصة بالمراقبة والتقييم والمتمثلة في الفجوة الكبيرة بين مستوى التوجه السياسي العالي والتنفيذي المتدني تجاه قضايا السكان في خطط التنمية وكذا ضعف التنسيق بين الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان والجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات بالإضافة إلى القصور الموجود في موافاة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بتقارير دورية عن العمل السكاني والأنشطة السكانية على المستويين المركزي والمحلي، كما أن ضعف القدرات الفنية الخاصة بإعداد التقارير الدورية والمطوية وضعف البيانات وتأخر إصدارها وتضاربها في بعض الأحيان كل لك من أهم مبررات هذا الدليل الخاصة بالمراقبة والتقييم حتى يتم متابعة القضايا السكانية و السياسية الوطنية للسكان وصولا إلى تحقيق الأهداف من خلال مراجعة الأهداف السكانية ومراقبة تنفيذ الأنشطة وتقييمها في الخطط التنموية الشاملة والخطط القطاعية السنوية والخطط المحلية السنوية حتى يتم تحقيق الأهداف الخاصة بالسياسية الوطنية للسكان الهادفة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين النمو السكاني وتلبية المتطلبات المتناهية للسكان.

التحول الديموغرافي وضغط الهجرة

أمين عبدالله ابراهيم

●،،، يؤثر التحول الديموغرافي على النمو الاقتصادي وعلى تشغيل القوى العاملة من خلال ثلاث قنوات، الأولى: سوق العمل ويحدد أثرها من خلال نسبة السكان في سن العمل ومعدل الإسهام في القوى العاملة وعدد ساعات العمل لكل عامل ويتوقف الأثرالايجابي للتحول الديموغرافي في التشغيل على طبيعة سوق العمل وهيكل الإنتاج، أما القناة الثانية فتشمل الإدخار والاستثمار والتشغيل وهنا يحدد الإدخار وفقا للمرحلة العمرية حيث يرتفع في سن ٤٥ سنة، في حين ينخفض بين الأفراد في سن الثلاثين ويسهم تزايد المدخرات في دعم الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل ويتطلب هذا توفير المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مدخرات موجهة نحو الداخل وفي هذه الحالة يمكن أن يكون لتحويلات المهاجرين أثر أكبر، وتتمثل القناة الثالثة: في التعليم ورأس المال البشري حيث يقلل ارتفاع معدل الإعالة من قدرة الأسر على الاستثمار في تعليم ابنائهم كما أن ازدياد العمر المتوقع عند الولادة يدعم ارتفاع معدلات التعليم حيث يؤدي ذلك إلى تزايد العوائد من التعليم مدى العمر.

تطرح النافذة الديموغرافية عدد قضايا أهمها: إيجاد فرص عمل كافية تسمح بتخفيض معدلات البطالة ومن ثم التوظيف الأكثر فعالية لطاقات الشباب ومكافحة الفقر وتحسين انتاجية العمل بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات العربية فضلا عن تحسين برامج التأمينات الاجتماعية والصحية وبرامج رعاية الفئات الخاصة والمسنين مع ترسيخ مبدأ التضامن بين الفئات الاجتماعية والأجيال المختلفة والاستفادة من الهجرة الدولية في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتختصر ملامح العلاقة بين التحول الديموغرافي والهجرة الدولية في سيناريوهين اثنين الأول: الاستفادة من النافذة الديموغرافية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات والارتقاء بنوعية حياة المواطنين ومهاراتهم وخصائصهم التعليمية وفي هذه الحالة تكون تحويلات المهاجرين واضحة التأثير في زيادة روافد التنمية وتقليل معدلات البطالة، أما السيناريو الثاني: فيتمثل في تفويت الفرصة الديموغرافية وعندئذ تزداد ضغوط الهجرة الدولية حيث تتزايد معدلات البطالة نتيجة لتزايد أعداد السكان في سن العمل وعدم التمكن من خلق فرص العمل الكافية لهم ولعل في اتجاه معدلات البطالة إلى الارتفاع في غالبية البلدان العربية وخاصة بين الشباب مؤشرات كافية للدلالة على هذه الحالة.

واستنادا إلى ما تقدم يطرح التساؤل حول مستقبل الهجرة العربية في ضوء تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة الاقليمية والدولية التي تتزامن مع تحولات ديموغرافية جذرية ستشهدها بلدان المنطقة فالتزايد السكاني غالبا ما أدى إلى تخفيض حجم الادخارات والاستثمارات نتيجة ارتفاع معدلات الإعالة وذلك في المراحل الأولى من التحول الديموغرافي وقد بلغ هذا المعدل ٧٢ لكل ١٠٠شخص في عام٢٠٠٠ م إلا أن الاتجاهات الديموغرافية في المنطقة العربية شرعت بالتحول التدريجي نحو مراحل أكثر تقدما خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي مهددة الطريق لتغيير بنيوي في الهيكل العمري للسكان في المنطقة فمع الانخفاض التدريجي لمعدلات الخصوبة ستتغير التركيبة العمرية للسكان حيث ترتفع أعداد السكان في سن العمل ٦٥–١٥ »سنة« من ٧٠مليوناً في عام١٩٩٠ م إلى حوالي ١٣٠ مليوناً في عام ٢٠١٠م أي بزيادة صافية قدرها ٣٣ مليون ريال، بينما ستحافظ الفئة العمرية ٦٥ وأكثر على معدل منخفض في مجموع السكاناً أما صافي الزيادة للفئة العمرية ٢٤–١٥ سنة فستصل إلى ١٧ مليوناً بين أعوام٢٠٠٠ م و٢٠١٠م، ويرى معظم خبراء الاقتصاد أن الاتجاهات الهيكلية للسكان في المنطقة قد تكون فرصة سانحة لزيادة الادخارات والاستثمارات وذلك نتيجة لتراجع معدلات الإعالة بالتزامن مع انخفاض معدلات الخصوبة وقد لا تسمح هذه الفرصة إذا لم تستغل هذه الادخارات والاستثمارات في استيعاب الأعداد المتزايدة للسكان في سن العمل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الهجرة الدولية والاتجاهات الديموغرافية الحالية في بعض البلدان قد تكون إيجابية إذا رافقتها سياسيات اقتصادية واجتماعية مناسبة موجهة إلى الفئات العمرية الشابة وقد تكون سلبية على التنمية أن لم يستطع متخذو القرار إدخالها في حساباتهم في مرحلة مبكرة واغتنام الفرصة في خلق الظروف المواتية والبيئة السياسية الملائمة وقد تأتي غير مرضية إن لم تراع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاحتياجات الضرورية للفئات العمرية الشابة ٢٥–١٥ »سنة« وخاصة الحاجة إلى خلق فرص عمل منتجة ذات أجر لائق والحاجة إلى توفير برامج متكاملة للصحة الإنجابية وإلى تمكين المرأة وإلى ضمان المشاركة السياسية لجميع السكان.

يستخلص مما سبق أن تحديد السياسات اللازمة للاستفادة من الفرصة الديموغرافية وتهيئة القوى العاملة لاحتياجات السوق المحلية يرتبط بالتنبوءات والاتجاهات الديموغرافية من جهة وبالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة أخرى ويتطلب تحليل لعدد من المتغيرات المترابطة التي تشكل سلسلة من التحديات وإن لم تؤخذ هذه التحديات في الحسبان فقد تحول إلى عوامل تؤدي إلى إهدار الموارد البشرية والأيدي العاملة وذلك نتيجة لسياسات وتشريعات قد تكون غير مواتية وتساهم في مفاقمة الخلل في أسواق العمل ومن النتائج المتوقعة التي تلوح في الأفق والتي على الحكومات مواجهتها تزايد الطلب على الهجرة والضغط الاجتماعي والسياسي الذي قد ينتج من صعوبة تلبيته بسبب السياسات والتشريعات التي تنتهجها بلدان الاستقبال والتي تسعى غالبيتها منذ الآن إلى سد أبواب الهجرة وتضييق منافذها فمن جهة تبقى فرص تقليص الهجرة والبطالة مرتبطة بمدى تكيف الاقتصادات الوطنية مع واقع الادماج في الاقتصاد العالمي ومن جهة أخرى تتيح التحولات الديموغرافية فرصة لن تتكرر في القرن الحالي لبناء اقتصاد منتج يخلق فرص عمل جديدة وبالتالي يقلص الهجرة ويجعل خيار بقاء الإنسان في بلده متاحا للجميع.